



تدهور اليورو مقابل الدولار

إعداد : قسم الأبحاث والدراسات الاقتصادية

في ظل المشهد الضبابي الذي يمر به الاقتصاد العالمي، نتيجة لأزمات اقتصادية متتالية بداية من جائحة كورونا وما تبعها من اغلاقات على مستوى العالم، ومروراً بأزمة سلاسل التوريد وما تبعها من تضخم في الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن، بعد الانتهاء من الاغلاقات، وأخيراً اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها ارتفاع في أسعار المواد الأساسية وارتفاع تكاليف الطاقة والغاز.

وليزداد المشهد ضبابية شهد سعر صرف اليورو مقابل الدولار أكبر انخفاض له منذ عشرين عام تقريباً وبالتحديد شهر 12 من عام 2002، فمنذ بداية العام 2022 بدأ سعر صرف اليورو ينخفض مقابل الدولار، وذلك بالتزامن مع قرارات الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية، فقبل قيام لجنة الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة لأول مرة خلال هذا العام في 16-3-2022 كان سعر صرف اليورو عند 1.11 دولار أمريكي، ويوضح الجدول الآتي التسلسل الزمني لقرارات الفيدرالي يرافقها سعر صرف اليورو مقابل الدولار: -

سعر صرف اليورو مقابل الدولار			قرارات الفيدرالي الأمريكي	
الدولار	اليورو	التاريخ	القرار	التاريخ
1.11	1.00	1/3/2022	لم يرقم الفيدرالي برفع سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وكان سعر الفائدة 0.25%	1/3/2022
1.08	1.00	15/4/2022	رفع سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس	16/3/2022
1.05	1.00	1/5/2022	رفع سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 50 نقطة أساس	4/5/2022
1.00	1.00	13/7/2022	رفع سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 75 نقطة أساس	15/6/2022



تدهور اليورو مقابل الدولار

إعداد : قسم الأبحاث والدراسات الاقتصادية

البنك المركزي الأوروبي ومنطقة اليورو: -

إن الحفاظ على الاستقرار النقدي، واستقرار سعر صرف اليورو من مهام ومسؤوليات البنك المركزي الأوروبي، ومقره الرئيسي في مدينة فرانكفورت الألمانية، وبحسب البيانات الصادرة عن البنك، فإن معدل التضخم في دول منطقة اليورو بلغ 8.6%، ومعدل النمو الاقتصادي للمنطقة خلال الربع الأول من العام 2022 لم يتجاوز حاجز الواحد بالمئة، وبواقع 0.6%.

إن الطرح القائل بأن اليورو يحقق تدهور مقابل الدولار ليس بالوصف الدقيق للمشهد، ولكي يصبح الطرح أكثر دقة فإنه يمكن القول إن الدولار الأمريكي يزداد قوة (Appreciation) وبالتالي تدهورت قيمة العملات الأخرى (Depreciation) بما فيها اليورو، ويعود ذلك وبشكل رئيسي لاختلاف درجة حرية البنك المركزي الأوروبي والبنك الفيدرالي الأمريكي في استخدام وتوجيه السياسة النقدية.

السياسة النقدية لدى الفيدرالي الأمريكي: -

يتمتع الفيدرالي الأمريكي بدرجة عالية من الحرية في تطبيق السياسة النقدية وتوجيهها نحو الاتجاه المطلوب، فعندما بلغت معدلات التضخم 8% تقريباً في أمريكا قام برفع معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع ثلاث مرات خلال ثلاثة شهور من العام الحالي، وذلك في سبيل كبح جماح التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية؛ الناتج عن سياسات التسهيل الكمي التي اتبعتها الحكومة خلال جائحة كورونا، وبالتالي أصبح هناك فائض في عرض النقود في الاقتصاد ولّد معدل تضخم مرتفع، الأمر الذي يستدعي رفع معدل الفائدة لامتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد وتخفيض معدل التضخم.

السياسة النقدية لدى البنك المركزي الأوروبي: -

لدى البنك المركزي الأوروبي درجة حرية قليلة نسبياً في التحكم بالسياسة النقدية، وذلك لعدم قدرة البنك المركزي الأوروبي من مُجارة معدلات الفائدة



تدهور اليورو مقابل الدولار

إعداد : قسم الأبحاث والدراسات الاقتصادية

لدى البنك الفيدرالي الأمريكي، ويعود ذلك إلى طبيعة التضخم في منطقة اليورو، الناتج عن تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على دول منطقة اليورو، وارتفاع أسعار النفط والغاز المُستمدان من قبل روسيا، بالإضافة إلى أزمة سلاسل التوريد، وبالتالي تقييد البنك المركزي الأوروبي في توجيه السياسة النقدية بالاتجاه المطلوب، أي رفع معدل الفائدة لمواجهة التضخم، لأنه يرفع من تكاليف الاقتراض ويضعف من قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو، وقام البنك المركزي الأوروبي برفع معدل الفائدة لأول مرة منذ عقد من الزمان وبواقع 25 نقطة أساس، ليصبح 0.25% فقط، وكان قبل هذا القرار معدل الفائدة مساو للصفر.

وبالمحصلة النهائية ونتيجة لاختلاف السياسات النقدية بين البنكين، نتيجة لاختلاف سبب وجود التضخم، فإن معدل الفائدة على الدولار الأمريكي 1.75%، بالمقابل فإن معدل الفائدة على اليورو أصبح 0.25% بعد منتصف العام الحالي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأصول الموقّمة بالدولار مثل سندات الخزينة الأمريكية وتفضيلها على الأصول الموقّمة باليورو لأنها تحقق عوائد أعلى، ومن جانب آخر أن معدل الفائدة المرتفع على الدولار مقابل اليورو، يشكل عامل جذب للمودعين ويشجعهم على الإيداع بالدولار الأمريكي.

ولكن تبقى هناك مخاوف من استمرار انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار، لاسيما في تصريحات الفيدرالي الأمريكي، وتوجهاته لاستمرار رفع معدل الفائدة خلال العام، ومن جانب آخر فإن البنك المركزي الأوروبي، صرح بأنه سوف يتم إعادة النظر في سعر الفائدة والتوجه إلى رفعه في شهر أيلول من العام الحالي، ولا ينصح بالتوجه للمضاربة باليورو من أجل تحقيق عوائد في ظل الظروف والمعطيات الراهنة، ويمكن لدول منطقة اليورو الاستفادة من هذا الانخفاض في قيمة اليورو، بحيث ترفع من قيمة صادراتها فالأسعار المنخفضة لليورو تشجع الدول الأخرى لزيادة المستوردات من دول أوروبا وبالتالي تخفض عجز الحساب الجاري البالغ 5.8 مليار يورو.